



جامعة اسيوط
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة
والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية -

إعداد

إسراء أحمد حامد حسن

معيدة بكلية التجارة - جامعة اسيوط

إشراف

أ.د/ جمال علي محمد يوسف

أستاذ المحاسبة بكلية التجارة وإدارة الأعمال

جامعة حلوان

د/ عبدالرحمن مصطفى فرماوي

مدرس المحاسبة بكلية التجارة وإدارة الأعمال

جامعة حلوان

2021م

ملخص البحث

يهدف البحث بصورة رئيسية إلى قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح، ومن خلال هذا الهدف الرئيسي يسعى البحث إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى، مثل التعرف على نشأة وتطور المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التعرف على مفهوم جودة الأرباح وأهم المقاييس المستخدمة لقياسها، وفي ضوء الدراسات السابقة تم اشتقاق فرض الدراسة والذي ينص على أن "تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح".

وتم التركيز في هذه الدراسة على أهمية المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، دون التركيز على تفاصيل هذا المعيار، أو محتوياته، بل الاهتمام فقط بمدى تأثير هذا المعيار على جودة الأرباح المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتقتصر هذه الدراسة على القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين 2014 - 2017، حيث إنه تم تطبيق هذا المعيار في سنة 2016 مما يساعد الباحثة من معرفة ما كانت عليه جودة أرباح هذه المنشآت قبل تطبيق المعيار وما أصبحت عليه بعد تطبيقه، واثبتت الدراسة التطبيقية لهذا البحث أن المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يُحسن من جودة أرباحها.

الكلمات المفتاحية: المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ جودة الأرباح.

Abstract

The research aims mainly to measure the effect of applying the Egyptian standard for small and medium enterprises on earnings quality, and through this main objective the research seeks to achieve other sub-objectives such as identifying the emergence and development of the Egyptian standard for small and medium enterprises, identifying the concept of earnings quality and its most important measures. Therefore, based on previous studies, the assumption of the study was derived, which states that "the application of the Egyptian standard for small and medium-sized enterprises leads to an increase in earnings quality".

The focus in this research is on the importance of the Egyptian standard for small and medium-sized companies in general, without focusing on the details of this standard or its contents, but only on the extent to which this standard affects earnings quality related to small and medium-sized companies. This research is limited on the financial statements of Small and medium-sized companies in the period between 2014-2017, as this standard was applied in 2016, which helps the researcher to know what earnings quality of these companies

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

were before applying the standard and what they became after the application. The applied study of this research proved that IFRS for small and medium enterprises improves earnings quality of these enterprises.

Key words: IFRS for SMEs, Small and Medium Enterprises, Earnings Quality.

الإطار المنهجي للبحث

أولاً - مقدمة البحث

تمر العديد من دول العالم بأزمات اقتصادية، فقد عصفت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 بالاقتصاد العالمي، وألقت بظلالها على اقتصاديات الدول النامية، مما خلق صعوبة بالغة في مجالات التنمية بتلك الدول، والتي من بينها مصر، حيث أحدثت تأثيرًا سلبيًا على نواحي الحياة المختلفة، ومن أهم المجالات التي تأثرت سلبًا بتلك الأحداث المجال الاقتصادي، الأمر الذي ألقى المزيد من العبء على كاهل المجتمع المصري الذي كان يعاني بالفعل من شدة الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة، فأصبحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة محط الأنظار في مختلف المجالات لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي (الشرقاوي، 2014).

إن الأنظار غالبًا ما تتجه إلى الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تحتل أهمية كبرى في مختلف الدول، وتحظى باهتمام بالغ في مصر من أجل تحقيق برنامجها التنموي، وما تسهم به هذه المشروعات في تحقيق استراتيجيات النمو الاقتصادي التي تساعد على مواجهة مشاكل البطالة والفقر وتركز الدخل، والمساعدة على حل مشاكل التضخم بتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات (الحكيم، 2017؛ عبدالرحيم، 2016).

وعلى الرغم من صدور معايير تعمل على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية ومتطلبات الإفصاح والقياس، إلا أن إلزام كل المنشآت (سواء أكانت منشآت كبرى أو منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم) بتطبيق كافة متطلبات المعايير المحاسبية يعد أمرًا صعبًا لوجود اختلاف في احتياجات مستخدمي

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

المعلومات، ولاختلاف طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عن غيرها من المنشآت الأخرى (خالد، 2019).

ثانياً - الدراسات السابقة

إن أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية هي موضوع مثير للجدل في الأدب المحاسبي، حيث أن بعض الدراسات السابقة أشارت إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من شأنه أن يقدم العديد من الفوائد. بينما كانت هناك دراسات أخرى تُظهر العكس. فقد اقترحت الأدبيات السابقة عدة فوائد لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لا سيما في البلدان النامية. ومن هذه الفوائد على سبيل المثال، جذب الاستثمار الأجنبي، سهولة الوصول إلى رأس المال الخارجي، والفرصة لمهنة المحاسبة للمساهمة في تطوير وتعزيز التنمية الاقتصادية كمزايا في الاقتصادات الناشئة، بينما في الاقتصادات المتقدمة فإن الفائدة الرئيسية هي زيادة قابلية المقارنة للتقارير المالية (Perera and Chand, 2015).

إن أغلب الدراسات السابقة المتعلقة بالمعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تهتم بالإفصاح، والقليل منها الذي يهتم بجانب الجودة بصفة عامة، ولذلك فإن الباحثة تستعرض بعض من الدراسات السابقة المتعلقة بأثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة الأرباح.

ووجدت الباحثة اهتمام عدد من الدراسات السابقة بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية، ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية وجودة الأرباح، ولكن اختلفت

الدراسات فى تحديد ما إذا كان لهذه المعايير دورًا ايجابيًا أم سلبًا على جودة الأرباح والأداء المالى للشركات، ولذلك يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى:

1- دراسات تناولت أثر معايير التقرير المالى الدولية على جودة التقارير المالية.

2- دراسات مرتبطة بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح.

1- دراسات تناولت أثر معايير التقرير المالى الدولية على جودة التقارير المالية:

اهتمت دراسة (Osma and Pope, 2011) بأثر التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالى الدولية على جودة الأرباح، وأنه بهذا التحول إلى تلك المعايير يمكن للشركات إجراء تعديلات على الميزانية واستراتيجيتها والتي بدورها تؤثر على الأرباح فى المستقبل. فتوقعت هذه الدراسة أن جودة الأرباح بعد اعتماد معايير التقرير المالى الدولية تعتمد على خيارات القياس والاعتراف التى تم إجراؤها فى وقت اعتماد هذه المعايير للمرة الاولى، واستنتجت الدراسة أنه لا توجد اختلافات جوهرية قبل تطبيق معايير التقرير المالى الدولية وبعد تطبيقها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أنه إذا كانت الدولة التى تطبق المعايير لديها نظام قوى فى جودة الأرباح وحماية المستثمر، فلن يكون لتطبيق المعايير أى تأثير، لأنها تعتمد على أنظمتها الداخلية، وأيضًا إذا كانت المعايير المحلية التى استخدمتها الدولة قبل تطبيق المعايير الدولية تتشابه كثيرًا مع معايير التقرير المالى الدولية وبالتالي لن يكون هناك أى تأثير على جودة أرباحها.

كما اهتمت دراسة (Watrin & Ullmann, 2012) ببحث الآثار

المختلفة الناتجة من تطبيق معايير التقرير المالى الدولية على جودة الأرباح بالشركات الألمانية وليس دراسة تفصيلية لهذه المعايير، وقد اعتمدت هذه الدراسة

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

على عينة مكونة من (402) شركة ألمانية عن طريق الدراسة الميدانية، وقد استنتجت الدراسة أن تبني معايير التقرير المالي الدولية لم يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح في هذه الشركات.

وهدفنا دراسة (Ismail et al., 2013) إلى معرفة الاختلافات في جودة الأرباح لدى الشركات الماليزية بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 4010 مشاهدة سنوية للتقارير المالية للشركات الماليزية وقامت الدراسة بتحليل أثر الاختلافات من خلال معرفة الأثر الناتج من تطبيق المعيار ككل وليس دراسة تفصيلية له، واستنتجت الدراسة أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية أدت إلى زيادة جودة الأرباح لأن الإدارة تتعرض لضغوط كثيرة فيما يتعلق بتقديم صورة عادلة عن الشركة في القوائم والتقارير المالية، وبالتالي فإن الأنشطة التي تبذلها في إدارة الأرباح قليلة.

هدفت دراسة (قابل، 2017) إلى التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على كل من جودة القوائم المالية وتكلفة رأس المال في البيئة المصرية، وتم التطبيق على عينة مكونة من (110) مشاهدة من القوائم المالية للشركات المصرية التي تصدر شهادات إيداع دولية وذلك خلال الفترة الزمنية (2007:2015)، وتشير النتائج إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أدى إلى تحسن مستوى الجودة المدركة للقوائم المالية في السوق وخفض تكلفة رأس المال في البيئة المصرية.

كما هدفت دراسة (Tripathi, 2018) إلى التحقيق في مميزات اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعالجة القضايا والتحديات أثناء اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الهند. كما

حددت الدراسة الفوائد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإجراء مقارنة بين إطار مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الهند والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

واستنتجت الدراسة أن المعلومات المالية المقدمة من البيانات المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أعلى مستوى من الجودة وبالتالي سيكون لها أيضاً تأثير إيجابي على مستوى ثقة مستخدمي البيانات المالية سواء كانوا مستثمرين، مراجعين، طلاب، أصحاب مصلحة، المؤسسات، المحاسبين، الشركات القانونية، أو أي أكاديميين؛ يقبل الجميع موثوقية البيانات المالية المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وأثبتت الدراسة أنه مقارنةً بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الهندية الحالية، تعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة جوهرًا حقيقيًا.

وهدفت دراسة (Mahmood et al., 2018) إلى التحقيق في تصورات المحاسبين فيما يتعلق باحتمال اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) في باكستان. حيث اقترح معهد المحاسبين القانونيين في باكستان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي عام 2015 وافقت لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان على اعتماد معيار إعداد التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى ضرورة وجود مستوى معقول للوعي بين المحاسبين القانونيين بخصوص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. حيث رأى المجيبون على استبيانات هذه الدراسة أن

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

المعلومات المالية عالية الجودة والقابلة للمقارنة، هي الميزة الأكثر أهمية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما حاولت دراسة (Eng et al., 2019) المساهمة بتطبيق المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال فحص الحالة الخاصة بالبرازيل، حيث أشارت الخصائص الفريدة للبيئة المؤسسية البرازيلية، إلى جانب نتائج الدراسات السابقة، إلى أن جودة المعلومات المحاسبية في هذا البلد قد لا تتأثر بشكل إيجابي من اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. باختصار، لأن البرازيل اقتصاد نام مع آليات إنفاذ غير كاملة، ومع عدم وجود تغيير واضح في بيئاتها المؤسسية، ولذلك هدفت هذه الدراسة فيما إذا كان الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية في البرازيل في عام 2010 قد أدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والمحتوى المعلوماتي للأرباح، وأنشطة التنبؤ بالمحللين الماليين، والسيولة أم لا.

واستنتجت الدراسة أن جودة المعلومات المبلغ عنها لا تخضع لتغيير كبير فوري، ولكنها تتحرك تدريجيًا في الاتجاه الصحيح، ولكن لم تجد الدراسة أدلة على أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى ارتفاع محتوى المعلومات عن الأرباح، أو توقعات المحللين الأكثر دقة، أو زيادة السيولة. وعلى هذا الأساس، فوجدت دعمًا جزئيًا بأن جودة المعلومات المحاسبية في البرازيل قد أظهرت بعض التحسن بعد اعتمادها الإلزامي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام 2010.

وترى الباحثة في هذه المجموعة من الدراسات، أنه على الرغم من أهميتها ونتائج تطبيق هذه المعايير إلا أن أغلب هذه الدراسات ركزت فقط على الدول المتقدمة ولم تلتفت إلى الدول النامية، كما أنها تحتاج لمتطلبات خاصة لتطبيق هذه المعايير وفقًا لأنظمتها التي استندت عليها قبل ذلك.

2- دراسات مرتبطة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح:

أكدت دراسة (Mullerova et al., 2010) التي اهتمت بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تحليل مجالات المشكلات في إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية في الجمهورية التشيكية، ومقارنة نتائجها مع الممارسات المحاسبية في الشركات التي تقدم تقاريرها وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من (89) شركة مالية، واستنتجت أن لهذا التطبيق العديد من المزايا التي تساعد على إعداد قوائم وتقارير مالية قابلة للمقارنة مع الشركات الأجنبية المنافسة، وزيادة ثقة المستثمرين فيها، وتأثير ذلك في تحسين الوضع المالي لهذه الشركات.

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية لديها صعوبة كبيرة في التعامل مع تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة النموذجية مثل الموارد المالية والبشرية المحدودة. وأن قرار اعتماد البلدان النامية - على وجه الخصوص - للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد تتأثر بما يلي (Bohušová and Blašková, 2011; Nwaigburu and Eneogwe, 2013):

- النمو الاقتصادي
 - المستويات التعليمية
 - درجة الانفتاح الاقتصادي الخارجي
 - الاعتبارات الثقافية
 - وجود أسواق رأس المال.
- وتهدف دراسة (حسين، 2013) إلى إجراء دراسة تحليلية لمعرفة مدى إمكانية تطبيق معيار التقرير المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يساعد

قياس اثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

على تحسين عملية الإفصاح والعرض المحاسبي لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل المشكلات الناشئة عن إعداد التقارير المالية وفقاً لنفس متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للمشروعات الكبرى في مصر، وقد تم ذلك باستخدام قائمة الاستقصاء والتي تم توزيعها على المحاسبين العاملين بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمراجعين الذين يتولون مراجعة القوائم والتقارير المالية لنفس المنشآت السابقة، واستنتجت الدراسة وجود العديد من المشكلات المحاسبية التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال المصرية، والتي تتمثل في وجود قصور في تطبيق الإطار المفاهيمي أو الفكري للمحاسبة المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعدد طرق وبدائل القياس المحاسبي، وزيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلائم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويرتبط التحول لمعايير التقرير المالي الدولية بالعديد من الصعوبات والتحديات والتكاليف وأيضاً بالعديد من المزايا، فالصعوبات تكمن في تكاليف التحويل أو الامتثال لهذه المعايير وهي كالآتي :

- تكاليف التدريب
- تكاليف البرامج
- تكاليف رسوم البرامج الاستشارية
- تكاليف مراجعة الحسابات.

كما تتضمن تكلفة البرامج تكلفة الشراء والتدريب لتشغيل البرامج بالإضافة إلى تكاليف التطوير والتنمية وتجهيز البنية التحتية، أما عن المزايا فيرتبط تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات عالية في

مستوى الإفصاح والشفافية، حيث إن تنفيذ متطلبات المعيار بشأن الإفصاح يحسّن نوعية المعلومات المالية التي يتم الكشف عنها، مما يكون مفيداً جداً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة في سياق الاستحواذ أو الاندماج مع غيرها، وتسهيل عملية التقييم الخاصة بها (الشرقاوي، 2014).

وقد هدفت دراسة (الشرقاوي، 2014) بصورة رئيسية إلى محاولة تحديد مدى قدرة الامتثال لمعايير التقرير المالي الدولية على رفع جودة المعلومة المحاسبية بالتقارير المالية، والتي تساعد على توجيه الاستثمار نحو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إجراء الدراسة عن طريق معرفة الأثر الناتج من تطبيق المعيار الدولي ككل - وليس دراسة تفصيلية له - على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق إعداد قائمة استقصاء موجهة إلى المحاسبين الذين يتولون إعداد التقارير والقوائم المالية (في حدود 20 منشأة صغيرة ومتوسطة)، وقد استنتجت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين الامتثال لمعايير التقرير المالي الدولية وجودة المعلومة المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه الاستثمار نحو تلك المنشآت.

كما هدفت دراسة (السمجاعي، 2015) إلى دراسة وتحليل متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومدى ملاءمتها للتطبيق في بيئة الأعمال المصرية، وتحديد أهم المعوقات التي قد تحول دون إمكانية تطبيقه. ولتحقيق الهدف من الدراسة واختبار الفروض فإنه قد تم توزيع استمارة استبيان على عيّنتين رئيسيتين تمثلت إحداهما في مجموعة من الأكاديميين، والأخرى في مجموعة من المحاسبين والمراجعين العاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف معنوي بين آراء عيّنتي الدراسة حول ملاءمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتطبيق في بيئة الأعمال المصرية، بينما لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء عينتي الدراسة حول وجود معوقات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق هذا المعيار.

تناولت دراسة (Gassen, 2017) كيفية مساهمة معيار التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطوير التقارير المالية للشركات الخاصة، حيث قامت الدراسة بإجراء مقابلة مع عينة من خبراء المحاسبة الرائدتين من (24) ولاية قضائية في جميع أنحاء العالم لفهم دور التقارير المالية للشركات الخاصة والشفافية المالية في ولايتها القضائية، وكذلك أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فوجدت تباينًا كبيرًا عبر السلطات القضائية في العينة حيث إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قد أثرت في الغالب على التقارير المالية للشركات الخاصة من خلال العمل كمخطط أساسي للإصلاحات التنظيمية. وفي بعض الولايات القضائية، تم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كإطار اختياري للإبلاغ، وكان الاعتماد المباشر على مستوى الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم منخفضًا في هذه الولايات باستثناء جنوب أفريقيا حيث يبدو أنها تُستخدم على نطاق واسع نسبيًا.

وقد سلّطت دراسة (Al-Khafaji, 2018) الضوء على أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) كواحدة من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، سواء كانت متقدمة أو نامية، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة بياناتها المالية من خلال إجراء دراسة استقصائية على أربعة مصارف عراقية،

وأظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة الأرباح، كما تم إثبات أن الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة سيولة السوق، وخفض تكاليف المعاملات للمستثمرين، كل ذلك سينعكس على جودة التقارير المالية وبالتالي جودة الأرباح، مما يؤدي إلى جودة عالية على المستوى الدولي، وبدوره سيؤدي إلى سهولة التجارة الدولية مما تعكس الحقائق الاقتصادية للشركة ويسمح للمستثمرين باتخاذ قرارات ذكية.

وحيث إن تطبيق هذه المعايير المحاسبية المستقلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كان موجهاً نحو هدف تلبية احتياجات إعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحسين جودة تقاريرها المالية وجودة أرباحها، فقد اهتمت دراسة (Baffour, 2019) شبه التجريبية بفحص ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد حسن جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وأرباحها في غانا أم لا، واستنتجت الدراسة أن فائدة اتخاذ القرار بشأن التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد تحسنت مع ظهور المعيار. هذا في الأساس نتيجة لمتطلبات الإفصاح الصارمة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي تمكن البيانات المالية المعدة وفقاً للمعيار من التميز فيما يتعلق بالخصائص النوعية للتقارير المالية.

وعلى النقيض الآخر، فقد سلطت دراسة (Bakr, 2020) الضوء على البلدان النامية، حيث هدفت إلى تحديد أسباب اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ووجدت الدراسة أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية واجهوا العديد

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

من المشكلات والتحديات، مثل أن المعايير كانت جديدة وأدرجت علاجات مختلفة ومعقدة، غياب الدورات التدريبية المتخصصة، الحاجة إلى تحمل تكاليف إضافية والتي كان يعتقد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على تحملها؛ حيث تتعلق هذه التكاليف بإعداد البنية التحتية وتغيير طريقة تفكير المحاسبين، مثل تدريب الموظفين، واستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، وتوظيف خبراء خارجيين، وزيادة رسوم المراجعين.

يُلاحظ مما سبق أن كثير من هذه الدراسات رأَت أنه عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة جودة الأرباح، على الرغم من أن هناك دراسات تمت على الدول المتقدمة وهي في الأساس دول استخدمت معايير محاسبية عالية الجودة قبل تبنيها للمعايير الدولية، وبالتالي لا يمكن مقارنة ما توصلت إليه هذه الدراسات مع الدول النامية، حيث إن الدول النامية ينقصها استخدام معايير محاسبية عالية الجودة لتكاليف تطبيقها المرتفعة، وحتى حين تطبيقها يجب تدريب عدد كافٍ من المحاسبين لتطبيقها والتعامل معها، هذا بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية ومستوى وعي الدول النامية لاستيعاب مثل هذه المعايير والإمتثال لها.

وترى الباحثة أن الامتثال لمعايير التقرير المالي الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لها عدة مشاكل من أهمها؛ صعوبة تطبيق هذه المعايير في الدول النامية كما طبقتها الدول المتقدمة لإختلاف النظم المحاسبية بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولهذا السبب فترى الباحثة أنه لا بد من المساعدة على رفع ثقة المستثمرين بها والذي يتحقق عن طريق الارتقاء بجودة الأرباح، لأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبرى في مختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية بالأخص،

ولكن إذا قامت هذه الشركات بتحمل الأعباء والتكاليف التي تنتج من تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتغطيتها بالكامل، وأصبح كافة المحاسبين والمراجعين بها على معرفة تامة بالمعيار، فحتمًا ستجد زيادة في أرباحها وأيضًا اختلافًا كبيرًا في أدائها بعد سنوات تكاليف التطبيق.

ثالثًا - مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في محاولة قياس أثر تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها مقارنة بما كانت عليه قبل تطبيقه، وذلك خاصة بعد أن بحثت الدراسات السابقة في تأثير هذا التبنّي على جودة الأرباح وجودة التقارير المالية، حيث وجدت الباحثة أن العديد من الدول التي طبقت هذه المعايير الدولية قد تحسّنت تقاريرها المالية وازدادت جودة أرباحها، والبعض الآخر لم يرى أى تغيير أو تحسّن ملحوظ في جودة الأرباح، ولكن يرجع ذلك إلى تبنّيهم لمعايير محلية عالية الجودة قبل تطبيقهم للمعايير الدولية.

حيث وجدت الدراسات السابقة أن الدول التي لاحظت تحسّن في جودة أرباحها كان بعضها يعاني من صعوبة تطبيق هذه المعايير، وصعوبة تأهيل محاسبين ذوي خبرة بالمعايير الدولية، مما سيؤدي إلى كثرة مراحل التدريب والتكاليف العالية التي تتحملها تلك الدول أثناء تطبيقها للمعايير الدولية (صالح، 2010). ومن خلال تلك المشكلة الرئيسية يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- ما هي معايير التقرير المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
- ما المقصود بمفهوم جودة الأرباح ومكوناته وأهميته وخصائصه والمقاييس المستخدمة لقياسه ؟
- ما هي العلاقة بين تطبيق هذه المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة الأرباح؟

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

- ما الأثر الناتج من قياس تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح؟

رابعاً - أهداف البحث

- تهدف الدراسة الحالية بصورة رئيسية إلى قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح، ومن خلال هذا الهدف الرئيسي تسعى الباحثة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- 1- التعرف إلى نشأة وتطور المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - 2- التعرف إلى مفهوم جودة الأرباح، وأهم المقاييس المستخدمة لقياسه.
 - 3- بيان أثر تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدى ارتباطه بجودة الأرباح.

خامساً - أهمية البحث

تتضح أهمية الدراسة الحالية من خلال:

- 1- الأهمية العلمية: حيث تناقش هذه الدراسة نقطة بحثية مهمة، وهي المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر اهتماماً أكاديمياً في الفترة الحالية نظراً لتأثيره في الحصول على التقارير المالية ذات الجودة العالية، وبالتالي جودة الأرباح، والتي بدورها تؤثر على القرارات الاستثمارية في هذا النوع من الشركات التي تعد إحدى أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- الأهمية العملية: تظهر من خلال مساهمة الدراسة فى معرفة أثر تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح، مما يساعد فى توجيه الاستثمارات نحو هذا النوع من الشركات.

سادساً - فروض البحث

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها والدراسات السابقة، تسعى الدراسة إلى اختبار الفرض التالي:

يؤدى تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة جودة الأرباح.

سابعاً - حدود البحث

تم التركيز فى هذه الدراسة على أهمية المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، دون التركيز على تفاصيل هذا المعيار، أو محدودياته، بل الاهتمام فقط بهدى مناسب تأثير هذا المعيار على جودة الأرباح المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويقتصر هذا البحث فى التركيز على القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الفترة ما بين 2014 - 2017، حيث إنه تم تطبيق هذا المعيار فى سنة 2016 مما يساعد الباحثة على معرفة ما كانت عليه جودة أرباح هذه المنشآت قبل تطبيق المعيار، وما أصبحت عليه بعد تطبيقه.

ثامناً - منهجية البحث

يعتمد منهج الدراسة على شقين، وهما :

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

- الشرح النظري: يتم من خلال اتباع المنهج الاستنباطي حيث تقوم فيه الباحثة باستقراء الموضوعات المتعلقة بمفهوم جودة الأرباح، وأهميته وخصائصه، والمقاييس المستخدمة لقياسه، وأهم العوامل المؤثرة في جودة الأرباح، وذلك بالإضافة إلى استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت أثر تطبيق المعيار الدولي على جودة الأرباح باعتبار أن المعيار المصري هو عبارة عن ترجمة للمعيار الدولي.

- الشرح التطبيقي: يتم من خلال اتباع المنهج الاستقرائي حيث تقوم فيه الباحثة بعمل الدراسة التطبيقية، حيث إن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية هو المتغير المستقل وأن الباحثة لن تقوم بدراسة المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة دراسة تفصيلية، بل ستكتفي بتطبيق هذه المعايير ككل على القوائم المالية الخاصة بتلك المنشآت، وسيتم اختبار هذا المتغير من خلال أخذ عينة من القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل وبعد تطبيق هذه المعايير في مصر، وذلك في الفترة من 2014 - 2017، أما عن المتغير التابع فهو جودة الأرباح، وحيث إن هناك مقاييس عدة لجودة الأرباح منها: الاستحقاقات الاختيارية، واستمرارية الأرباح، والقدرة على التنبؤ بالأرباح، والاعتراف الوقتي بالخسائر، والمحتوى المعلوماتي للأرباح وغيرها، فسيتم الاعتماد على مقياسين لجودة الأرباح وهما: الاستحقاقات الاختيارية، واستمرارية الأرباح.

الدراسة التطبيقية

1: منهجية الدراسة:

أجرت الباحثة الدراسة التطبيقية لمعرفة أثر تبني المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية المدرجة أسهمها بسوق بورصة النيل المصرية، وبلاستعانة ببعض أساليب الإحصاء الوصفي واللامعلمي، وقد تم إجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج (STATA).

2: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة في بورصة النيل خلال الفترة 2014-2017، حيث إن هذه الفترة تمثل سنتين قبل تطبيق المعيار وسنتين بعد تطبيقه، ونظرًا لاحتياج الدراسة العملية لسنة مالية قبل المدة المحددة، فقد تم الأخذ بسنة 2013. ونظرًا لأن هذه الشركات عددها (33) شركة فقط، فقد تم اختيار مجتمع الدراسة كاملاً. وتمثل الشروط الواجب توافرها في اختيار الشركات لهذه الدراسة كما يلي:

- 1- أن تكون المنشآت مقيمة في بورصة النيل المصرية.
 - 2- توافر القوائم المالية السنوية للمنشأة خلال فترة الدراسة.
- ونظرًا لعدم توافر بعض الشروط أو البيانات في بعض المنشآت، فقد تم استبعاد (9) منشآت من بينهم؛ (4) منشآت لم يتم التداول عليها بعد، و(5) منشآت لا تتوافر البيانات والقوائم المالية الخاصة بهم، وبالتالي فإن المفردات التي تم استخدامها من المجتمع ككل تمثل (24) منشأة تعمل في قطاعات مختلفة بمصر.
- وجمعت الباحثة بيانات الدراسة من القوائم المالية خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2017 للشركات المقيمة ببورصة النيل، وذلك لأن النموذج المستخدم في الدراسة يتطلب قوائم سنة مالية سابقة وهي 2013 قبل سنة الدراسة

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

2014، وتتمثل هذه القوائم المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية حيث تم استخراج البيانات التالية من القوائم المالية خلال فترة الدراسة: إجمالي الأصول، إجمالي الأصول الثابتة، إجمالي الأصول المتداولة، العملاء وأوراق القبض، النقدية بالسندوق والبنك، الإيرادات، صافي الدخل، الإهلاكات، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لكل شركة على حدة.

3: أسلوب تحليل البيانات:

اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات على البرنامج الإحصائي (STATA) وهو أحد البرامج الإحصائية الجاهزة التي تساعدنا في إجراء الاختبارات الاحصائية، فقد استخدمت الباحثة معادلات الانحدار البسيطة لإختبار مدى وجود علاقة بين متغيرات البحث؛ حيث تم الإعتماد على إختبار T- test لإختبار مدى وجود علاقة بين تبني المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح.

وسوف تستخدم الباحثة قيمة P-Value (مستوى المعنوية المشاهد) للحكم على مدى معنوية احصائية الاختبار في ظل مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية 5%، حيث يتم مقارنة P-Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض ($\alpha = 5\%$)، وتطبيق قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت $P\text{-Value} \geq 5\%$ يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

- إذا كانت $P\text{-Value} < 5\%$ لا يتم رفض فرض العدم مع رفض الفرض البديل.

وسيتم تشغيل البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لها باستخدام برنامج (STATA)، كما سيتم الاعتماد على برنامج (Excel) لحساب قيم بعض المتغيرات المتعلقة بالدراسة.

4: نتائج الدراسة التطبيقية:

تم اختبار الفرض السابق ذكره للتعرف على أثر تبني المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة الأرباح، وفيما يلي نتائج التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفرض:

أولاً- قياس جودة الأرباح بالاستحقاقات الاختيارية:

عند قياس جودة الأرباح بالاستحقاقات الاختيارية بلغت قيمة $F=0.36$ ، وبلغت قيمة $R^2=0.0039$ ، وبلغ متوسط الاستحقاقات الاختيارية 51.29 قبل تبني المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بينما بلغ متوسط الاستحقاقات الاختيارية 45.71 بعد تبني المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحيث أن هناك علاقة عكسية بين جودة الأرباح والاستحقاقات الاختيارية، فإن الانخفاض في متوسط الاستحقاقات الاختيارية، يدل على وجود تحسن في جودة الأرباح بعد التبني، بينما بلغ مستوى المعنوية المشاهد ($P\text{-Value} = 0.548$) كما هو مبين في الجدول التالي:

DACC	Coef.	Std. Err.	t	$P> t $	[95% Conf. Interval]	
IFRS	-.0216761	.0359369	-0.60	0.548	-.0930297	.0496776
_cons	.027869	.0254113	1.10	0.276	-.0225856	.0783236

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

ثانياً- قياس جودة الأرباح باستمرارية الأرباح:

عند قياس جودة الأرباح باستمرارية الأرباح وُجد أنه في السنوات قبل تطبيق المعيار 2014، 2015 بلغت قيمة $F=1.38$ ، وبلغت قيمة $R^2=0.029$ ، كما بلغ معامل الارتباط $\text{Coef.}=0.02304$ بينما وُجد أنه في السنوات بعد تطبيق المعيار 2016، 2017 بلغت قيمة $F=8.22$ ، وبلغت قيمة $R^2=0.1516$ ، بينما بلغ مستوى المعنوية المشاهد ($P\text{-Value}=0.006$)، كما بلغ معامل الارتباط $\text{Coef.}=0.1526$ ، وهذا يدل على زيادة جودة الأرباح لأن معامل الارتباط بعد تطبيق المعيار أكبر من معامل الارتباط قبل تطبيقه، وحيث أن هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح واستمرارية الأرباح، فنجد أنه كلما زادت معدلات استمرارية الأرباح زادت جودة الأرباح كما هو مبين في الجدول التالي:

Earnings	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lag_earnings	.1526092	.0532284	2.87	0.006	.045466 .2597524
_cons	.0230494	.01031	2.24	0.030	.0022954 .0438025

5: نتائج اختبارات الفرض:

لاختبار فرض الدراسة والذي يشير إلى أن المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤثر بشكل إيجابي على جودة الأرباح، تم إجراء اختبار T-test للتحقق من مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ونظرًا لأنه تم قياس

جودة الأرياح بالاستحقاقات الاختيارية واستمرارية الأرياح فسيتم إجراء الاختبار مرتين؛ لمعرفة أثر تبني المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مقياسي جودة الأرياح.

أولاً- الاستحقاقات الاختيارية:

بالنظر إلى متوسط الاستحقاقات الاختيارية نجد أنها بلغت 51.29 قبل تبني المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بينما بلغت 45.71 بعد تبني المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يعني أن الاستحقاقات الاختيارية قلت بعد تبني المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولكن وُجد أنه ليس هناك علاقة بين تبني المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والاستحقاقات الاختيارية، حيث وُجد أن $(P\text{-Value} = 0.548) < 0.05$ وهذا يعني عدم وجود علاقة بين تبني المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والاستحقاقات الاختيارية لأن مستوى المعنوية المشاهد يجب أن يكون أقل من 0.05 حتى يتم قبول الفرض. أى يمكن القول بأن ليس هناك ارتباط أو علاقة معنوية بين تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة الأرياح، ومن ثم رفض الفرض القائل بأن تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة الأرياح.

ثانياً- استمرارية الأرياح:

وُجد أنه توجد علاقة معنوية قوية بين تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستمرارية الأرياح، حيث أن $(P\text{-Value} = 0.006) < 0.05$ ، كما أنه بمقارنة نتائج سنوات قبل تطبيق المعيار وسنوات ما بعد التطبيق وُجد أن معامل ارتباط ما بعد تطبيق المعيار (0.1526) أكبر من معامل

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

الارتباط لما قبل التطبيق (0.02304)، وأيضاً زيادة R^2 بعد التطبيق (0.1516) عن ما كانت عليه قبل ذلك (0.029)، وهذا يدل على زيادة جودة الأرباح، حيث أن جودة الأرباح واستمرارية الأرباح بينهما علاقة طردية، فكلما زادت الاستمرارية وازداد معدل معامل الارتباط زادت الجودة.

النتائج والتوصيات

أهم نتائج الدراسة التطبيقية:

- 1- ليس هناك علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة الأرباح مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية، مما يعني أن جودة الأرباح لا تتأثر بتطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- 2- توجد علاقة ارتباط معنوية قوية بين تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة الأرباح مقاسة باستمرارية الأرباح، مما يعني أن تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤثر إيجابياً على استمرارية الأرباح وبالتالي يؤثر إيجابياً على جودة الأرباح.
- 3- نظراً لعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين تبني المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة الأرباح مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية، ووجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين تطبيق المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة الأرباح مقاسة باستمرارية الأرباح، فإنه

تم قبول الفرض القائل بأنه يؤدي المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة جودة الأرباح.

توصيات الدراسة:

- 1- ضرورة تكيف المعايير المحاسبية وخصوصاً المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يتلائم مع الظروف المحلية للدول النامية، لأن هذه المعايير تم تطويرها بواسطة الدول المتقدمة وبما يتلائم مع ظروفها، ومما لا شك فيه أن هناك اختلافات كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث العوامل البيئية والقيم المجتمعية السائدة.
- 2- ضرورة زيادة عدد الأعضاء الممثلين للدول النامية داخل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حتى تكون الدول النامية قادرة على التأثير على المعايير الدولية التي يتم إصدارها من المجلس مثلما تفعل الدول المتقدمة، ومن ثم تنعكس ثقافتهم ومعتقداتهم داخل هذه المعايير الدولية وخاصة المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- 3- ضرورة تحليل مزايا وعيوب وفوائد وتكاليف تبني المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل تطبيقها لتحديد مدى الحاجة إلى تطبيقها من عدمه.
- 4- يحتاج التطبيق الفعال للمعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تدريب كل من المحاسبين ومراجعي الحسابات وموظفي الضرائب ومعدّي المعلومات المالية حتى تتم عملية التبني بطريقة صحيحة.
- 5- ضرورة الاهتمام بدراسة العوامل المؤثرة على جودة الأرباح والعمل على زيادة جودة الأرباح لأن الأرباح تعتبر من أهم المعلومات في التقارير المالية،

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

حيث تعتبر عاملاً رئيسياً في تحديد سياسة توزيع الأرباح والمحدد الرئيسي للاستثمار واتخاذ القرارات ومقياس أساسي لأداء الشركة ومعيّاراً فعالاً في تحديد أسعار الأسهم ووسيلة جيدة للتنبؤ بالمستقبل.

المراجع

- الدوريات:
- الحكيم، سلمان، 2017، " مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 33، الجزء الثاني، ص ص: 71-105.
- السجاعي، محمود محمد إبراهيم، 2015، " متطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية - دراسة تحليلية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد 39، الجزء الثاني، ص ص: 353-379.
- خالد، إبراهيم عبدالحى محمد، 2019، "تحليل مضمون المعيار المحاسبي المصري 2015 الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 67، ص ص: 7-34.
- صالح، رضا إبراهيم، 2010، " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية دراسة نظرية

وتطبيقية."، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ص: 381-432.

- عبدالرحيم، شابة، 2016، " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالى فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح.

- قابل، سامي عبدالرحمن عبدالعظيم. 2017. أثر تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على جودة القوائم المالية وإنعكاس ذلك على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد 41، العدد الثاني.

- الرسائل العلمية:

- حسين، هيام محمد إبراهيم، 2013، " دراسة تحليلية لمدى إمكانية تطبيق المعيار الدولى للتقرير المالى الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فى بيئة الأعمال المصرية - دراسة ميدانية."، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

- المؤتمرات:

- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، 2014، " أثر الإمتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة."، المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان " المحاسبة فى عالم متغير - المحاسبة فى مواجهة التغيرات الإقتصادية والسياسية المعاصرة "، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- Al-Khafaji, B. (2018). "Effects of application of IFRS on the quality of financial statements in SMEs". Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Vol.20, No.2, PP.1-12.
- Bohusova, H. and Blaskova, V. (2011). "In What Ways are Countries which have already adopted IFRS for SMEs different". ACTA UNIVERSITATIS AGRICULTURAE ET SIVICULTURAE MENDELIA-NAE BRUNENSIS, Vol.LX, No.2, PP. 37-44.
- Eng, L., Lin, J., and Figueiredo, J. (2019). "International Financial Reporting Standards adoption and information quality: Evidence from Brazil". Journal of International Financial Management & Accounting, Vol.30, No.1, PP. 5-29.
- Gassen, J. (2017). "The effect of IFRS for SMEs on the Financial Reporting Environment of Private Firms: An Exploratory Interview Study". Accounting and Business Research, Vol.47, No.5, PP.540-563.
- Ismail, W., Zijl, T., and Dunstan, K. (2013). "Earnings Quality and the Adoption of IFRS-Based Accounting

-
- Standards: Evidence from an Emerging Market". *Asian Review of Accounting*, Vol. 21, No. 1, PP. 53-73.
- Mahmood, Z., Khan, A., Rehman, A., and Atta, S. (2018). "Preliminary Insights on the Adoption of International Financial Reporting Standard (IFRS) for Small and Medium Enterprises (SMEs) in Pakistan". *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies*, Vol. 4, No. 1, PP. 95- 110.
 - Mullerova, L., Pasekova, M., and Kubickova, D. (2010). " Analysis of Differences in Reporting According to IFRS in SMEs in the Czech Republic and its Influence on Performance Measurement". *Economic Studies and analyses*, Vol. 4, No. 2, PP. 106- 124.
 - Nwaigburu, K. and Eneogwe, V. (2013). "Impact of Accounting Skills on Entrepreneurship Education for Self-Reliance and Sustainable Development: A study of Selected Small Scale Business in Owerri Municipal Imo State". *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol. 4, No. 16, PP. 81-88.
 - Osma, B. and Pope, F. (2011). "Strategic Balance Sheet Adjustments under First-Time IFRS Adoption and the
-

قياس أثر تطبيق المعيار المصري الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة أرباحها - دراسة تطبيقية.

Consequences for Earnings Quality". Available on:

<http://ssrn.com/abstract=1735009>. PP. 1-54.

- Perera, D. and Chand, P. (2015). "Issues in the Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) for Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs)". Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting, Issue No. 31, PP. 165-178.
- Tripathi, R. (2018). "Adoption and Implementation of IFRS: An Imperative Need for SMEs in India". Voice of Research, Vol. 7, Issue 3, PP. 48-51.
- Watrin, C. and Ullmann, R. (2012). "Improving Earnings Quality: The Effect of Reporting Incentives and Accounting Standards". Advances in Accounting Incorporating Advances in International Accounting, Vol. 28, No. 1, PP. 179-188.
- **Thesis:**
- Baffour, J., (2019). "International Financial Reporting Standards for Small and Medium-Sized Enterprises Adoption and the Financial Reporting Quality of Small

and Medium-Sized Enterprises in the Accra Metropolitan area". University of Cape coast.

- Bakr, S. A., (2020). "The Adoption of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-Sized Entities (IFRS for SMEs) in the Kingdom of Saudi Arabia". Doctoral Dissertation, Royal Holloway, University of London. PP.1-338.

